

التنظيم العالمي للإخوان يواجه رفع الغطاء السياسي عنه باستراتيجية الكُمون

إيران مرشحة لتكون ملاذًا انتقاليًا لقادة التنظيم المطلوبين من مصر



من يلم شملهم مرة أخرى

للعُدول عن مشروعهم ومناهجهم كمسارات أضرت بالإسلام ودعوته والأوطان واستقرارها، إنما من قبيل تصويب بعض الأخطاء في سبيل أن يكونوا أكثر قوة وتمكناً.

لتجنب انكسار التنظيم ورفع الحرج عن تركيا وقطر خاصة بشأن استضافة القادة والعناصر النشطة تحرص جماعة الإخوان على تنويع خلفائها وتوطيد صلاتها مع قوى إقليمية تجمعها بالجماعة علاقات تاريخية مثل إيران، وهي المرشحة لتكون البديل الانتقالي المعني بتوفير سلاسل أمانة للقادة المطلوبين من قبل القاهرة وتحفظ تركيا على تسليمهم. لا ينحصر فتح قنوات تواصل وحوار مؤخرًا بين قادة التنظيم العالمي للإخوان وقادة الحرس الثوري الإيراني في ملف توفير الملاذات الآمنة لقادة الإخوان على غرار ما جرى مع قادة القاعدة المصريين، إنما في تطوير التنسيق وخلق مصالح متبادلة من خلال منافع تعود على التجمعات والفصائل الشيعية من الحضور الإخواني في أوروبا، مقابل منافع تحصلها أفرع الإخوان من الحضور والنفوذ الميليشياوي الإيراني في العديد من العواصم العربية خاصة اليمن ولبنان والعراق.

اتصال بالحرس الثوري

ورغم ضخامة الأزمة وتعهداتها إلا أن التنظيم العالمي للإخوان لديه من الأدوات والتكتيكات ما يمكنه من امتصاصها عبر الدخول في مرحلة كُمون استراتيجي غير سلبي، يحرص خلالها على تثبيت الأهداف الكبرى النهائية لن تتغير وسيتواصل دعم تركيا وقطر للجماعة بطرق غير مباشرة، فلن تفرط هذه القوى بسهولة في مشاريعها الكبرى التي أنفقت عليها مليارات من الدولارات، ومدت من خلالها نفوذها في بعض دول الشرق الأوسط والخليج وآسيا وأوروبا وأفريقيا.

وتحتل جماعة الإخوان للتناقل مع إعادة تموضع رعاتها الرئيسيين الهادفة لاكتساب المصداقية والثقة المقفودة لدى الأطراف الإقليمية والدولية ولدى الدول العربية عبر الدوران خلف استدارة حلفائها، وتجديد الأدوات وتغيير الأسماء والوجوه المعروفة بالشدت والملونة بالإرهاب.

يستدعي قادة التنظيم الجدد خطابًا يجمع بين النقد وعدم تحمل مسؤولية الفشل والهزائم؛ ولا يطرحونه من منطلق كونه دافعًا

بدمعها في الواقع بالنظر إلى أن الاتجاه المناهض كان يتبنى المواجهة الشاملة العلنية مع النظام المصري، وهو ما انتهى زمنه وفقد رعاته. من السهل خلق فضائيات الجماعة ومن السهل أن تلجأ لتغيير طبيعة نشاطها في إسطنبول وغيرها، لكن الصعوبة الحقيقية تكمن في محاصرة الخلايا الحركية التي هي أساس عمل الجماعة بمختلف بلدان العالم، خاصة في مرحلة تتوخى خلالها القيادات الحذر الشديد وتبدأ في بناء التنظيم مجددًا بالانقلاب من جرعات السياسة والحد من العنف، علاوة على تعمد الإيحاء بسببولة الأفكار والأهداف والتكتيكات ما يجعل القدرة على اعتراضه واختراقه والتدخل فيه أكثر صعوبة.

تنويع التحالفات

تتمتع الجماعة خلال هذا المرحلة بحرية تنظيمية وحركية أكبر ويضغوط خارجية أقل في ظل تكتيك بزواج بين القضايا المحلية والأهداف العابرة للأوطان دون الإفصاح عن الأخيرة، ومن خلال التركيز على الظاهر الدعوي والخيري وإخفاء الأهداف السياسية الحقيقية، ما يجعل الجماعة لا تتصدر عناوين الأخبار وتنشغل الحكومات والأجهزة عنها بملفات أكثر إلحاحًا مثل التركيز على جائحة كورونا وزيادة التوترات الجيوستراتيجية، ما يترك مساحات كافية للجماعة لإعادة بناء قوتها وترتيب أوراقها.

يدرك قادة التنظيم العالمي للإخوان أن تراجع حلفائهم الرئيسيين تكتيكي وأن الاستراتيجية العامة والأهداف النهائية لن تتغير وسيتواصل دعم تركيا وقطر للجماعة بطرق غير مباشرة، فلن تفرط هذه القوى بسهولة في مشاريعها الكبرى التي أنفقت عليها مليارات من الدولارات، ومدت من خلالها نفوذها في بعض دول الشرق الأوسط والخليج وآسيا وأوروبا وأفريقيا.

يستدعي قادة التنظيم الجدد خطابًا يجمع بين النقد وعدم تحمل مسؤولية الفشل والهزائم؛ ولا يطرحونه من منطلق كونه دافعًا

شبيه بما حدث لها في العهد الملكي المصري قبل ثورة يوليو 1952 أو في فترتي خمسينات وستينات القرن الفائت في مصر، ومنها ما هو جديد ومبتكر تستوحيه الجماعة من مستجدات الواقع ومتغيرات المرحلة وتستغله لمصلحتها كأداة تمكنها من التكيف وتجاوز الأزمة، ومن النمو حتى في مرحلة اشتداد المحنة ورغم جهود مختلف القوى في محاربتها.

وفي محاولة منها لإعادة صياغة رؤيتها والتكيف مع أوضاعها الجديدة اتبعت الجماعة عن التبنّي المباشر للعنف الذي صيغ أنشطتها في مصر منذ يونيو 2013. ووجد قاداتها الجدد بعد إجراءات إعادة الهيكلة في الخطوات التي اتخذتها تركيا بشأن فرض قيود على الأداء الإعلامي وغيرها فرصة لتثبيت التوجه الجديد ولتجديد منافسهم داخل الجماعة ممن قادوها في السابق في اتجاهات التصعيد والتخريب على العنف.

وفر هذا التغيير الذي أجرته الأجهزة التركية للجنة التي تدير التنظيم العالمي حاليًا بقيادة إبراهيم منير وحلمي الجزائر القدرة على تحجيم الانقسام داخله؛ لأن الاعتراضات وبواعث الانشقاق أضحّت أقل تنظيميًا ولا تجد ما

البديلة التي تتنافس بها الجماعة عوضًا عن حضورها ونشاطها المالي والاقتصادي والإعلامي بمركزها الرئيسي في مصر، باتت دول أوروبا الآن تفرض الرقابة والمراجعة الحكومية والأمنية على كافة أنشطة التنظيم بدرجات متفاوتة، وأصبحت ملفات الجماعة مفتوحة على طاولة صانع القرار الأمريكي والأوروبي.

ومن شأن التطورات الأخيرة أن تؤثر بشدة على نشاط التنظيم العالمي كضابط إيقاع للجماعة في دول عديدة بعد تراجع دعم القوتين الرئيسيتين للمشروع السياسي للجماعة منذ أحداث يناير 2011 في مصر وهما تركيا وقطر، حيث قام هذا المشروع على رواية الزعامة الإسلامية لتركيا بدعم مالي وإعلامي غير محدود من قبل الدولة، والآن لم يثبت فحسب فشل أفرع التنظيم بل فشل المنظومة برمتها، وهو ما جعل الفروع مشتتة بدون مرجع أيديولوجي أو مركز قوي يضبطها ويديرها.

ترجع الزعامة التركية

لم تترسخ فحسب تصورات القوى العربية التي نجحت في مواجهة مشروع الإسلام السياسي من جهة ما فرضته من معادلات أمنية ومشاريع تطوير اجتماعي وثقافي وإنجازات تنموية بديلة لواقع التخريب والفوضى، إنما أيضًا راجت رؤاها المناهضة للأيديولوجيا الأممية العابرة للحدود، والمتغلطة في فتح المجال فقط لجهود الأحزاب والقوى الوطنية القطرية القادرة على حل الإشكالات هذه المرحلة الجديدة عبر السير في الاتجاه الصحيح والعمل لمصلحة شعوبها.

فقدان الرواية الأيديولوجية جاذبيتها والانتكشاف في العديد من المعالقات الرئيسية بالمنطقة العربية ودول أوروبا والتعرض لضربات أمنية قوية وملاحقة القيادات الهاربة وإدراج الأذرع العسكرية على قوائم الإرهاب، تمثل ضربة قاصمة للتنظيم، فضلًا عن فقدان إسطنبول التي تعد أكبر مركز للإخوان في العالم وحاضنتها الأخيرة، لكن لا يصح اعتبار كل ذلك مؤشرا لنهاية التنظيم العالمي للإخوان الذي نشأ في مطلع القرن العشرين ككتلة قادرة على امتصاص الصدمات والتعامل مع العواصف وإن اشتدت.

هناك من التكتيكات التي تدخل ضمن استراتيجية الكُمون التي منها ما هو تقليدي وثابت التي توظفتها جماعة الإخوان في غالبية أزماتها

دعايتها وتأثيرها في الرأي العام الدولي. دخلت جماعة الإخوان فترة كُمون استراتيجي فرضته ضرورة التكيف مع أوضاعها الجديدة التي نتجت في البداية عن فشل الربيع العربي ومشروع الإسلام السياسي في السلطة، وعن الإرهاب الذي أصاب حليفها الرئيسية تركيا ما جعلها تتراجع خطوات للوراء لاستعادة توازنها عبر إظهار بعض الاعتدال حيال القوى التي دخلت معها في خصومات وعداوات ليس فقط العرب وحتى الإيرانيين.

أدى الضغط المصري والخليجي إلى تقسيم قطر لتنازلات خفضت من مستويات الدعم الممنوح للإخوان بالمقارنة بما كان قائمًا قبل المقاطعة العربية للدوحة، لكن التحول الأكبر جاء مع الإشارات الأولى للإدارة الديمقراطية بقيادة الرئيس الأمريكي جو بايدن في ما يتعلق بتغيير نمط التعاطي مع ملفات المنطقة، ومن ضمنها ملف تيار الإسلام السياسي في سياق ضبط العلاقات مع مصر وتنصيح بوصول التحالفات في

المنطقة بما يحد من النفوذ الإيراني ومن أنشطة الفاعلين من غير الدول. صاعدت التطورات في المشهد المصري من محنة الجماعة، حيث لم يقتصر الوضع على سقوط سريع من السلطة وثبوت عدم امتلاكها تصورًا لإدارة الدولة وتورطها في عمليات

عنف وإرهاب وفقدانها نسبة كبيرة من التأييد الشعبي، إنما تبعه ما حققته القاهرة بعد زوال حكم الجماعة سواء على المستوى المحلي والوطني اقتصاديًا واجتماعيًا أو ما أحرزته في العديد من الملفات الحيوية ذات الاهتمام الإقليمي والدولي، خاصة الأزمة في ليبيا ولفظ غاز شرق البحر المتوسط والقضية الفلسطينية والدور الذي لعبته مؤخرًا في التوصل لوقف إطلاق النار في غزة.

في الوقت الذي أثبتت فيه مصر أنها الرقم الصعب في كافة المعادلات الاستراتيجية بحيطها الإقليمي ما جعلها محط أنظار قوى كبرى وبؤرة اهتمام قادتته، كانت حركة جماعة الإخوان تضعف داخل ساحات بدائلها البعيدة نتيجة تغير مواقف العديد من الدول تجاه تيار الإسلام السياسي. ما يكشف فداحة الخطب نتيجة هبوب العواصف على الإخوان من كل اتجاه أن البدائل أيضًا معطلة وغير متاحة، ففي حين كانت تركيا بديلاً لقطر كمالًا وملجأ لاستقبال القادة قد تصبح طارده لهم، وفي حين كانت الولايات المتحدة ودول أوروبا الرئة

يسعى التنظيم العالمي للإخوان لاعتماد استراتيجية الانحناء للعواصف والتكتيكات الضامنة لخروجه من مرحلة المحنة بأقل الخسائر الممكنة دون الوصول إلى مراحل التفكك والانهيار، وجميعها بمثابة أفرع لاستراتيجية عامة عنوانها "الكُمون" الإيجابي والتي فرضتها ضرورة التكيف مع الأوضاع الجديدة لاستعادة التوازن، من خلال إظهار بعض الاعتدال حيال القوى التي دخلت معها في خصومات وعداوات ليس فقط العرب بل كذلك من الأوروبيين والأميركيين والروس وحتى الإيرانيين.

هشام النجار
كاتب مصري

أفضت التطورات المتسارعة في علاقات مصر بكل من الولايات المتحدة وتركيا وقطر واكتشاف الغطاء السياسي عن جماعة الإخوان في الكثير من الدول التي تنشط فيها إلى تكبير حركة التنظيم العالمي للإخوان ومواجهته العديد من التحديات، الأمر الذي يدفعه إلى الانحناء للعواصف مؤقتًا.

وبالنظر إلى محدودية النجاحات التي حققها التنظيم العالمي على مستوى أهدافه وعلى رأسها حلحلة التاريخي المتمثل في تأسيس دولة عابرة للحدود، فهو لا يعتمد في الأساس على ما يمكن وصفه بالإنجازات الكبرى التي يصعب تحقيقها في الواقع، فضلًا عن الإفصاح عنها علانية لاستغلالها في سبيل البقاء.

عوضًا عن ذلك اعتاد قادة التنظيم اللجوء إلى العديد من التكتيكات الضامنة لخروجه من مرحلة المحنة بأقل الخسائر الممكنة دون الوصول إلى مراحل التفكك والانهيار، وجميعها بمثابة أفرع لاستراتيجية عامة عنوانها الكُمون الاستراتيجي.

التنظيم الدولي للإخوان

لديه تكتيكات تمكنه من تثبيت أهدافه الكبرى وتنويع الوجوه والوسائل وتبديلها

من الواضح أن أزمة التنظيم الآن أكثر تعقيدًا من سابقتها؛ فهي متعلقة بسقوط مشروع الجماعة السياسي داخل أهم مراكزه في الشرق الأوسط وبتراجع نفوذ رعاة الإخوان التقليديين وحضورهم، مقابل صعود المشاريع العربية وتمكنها من لعب دور محوري بشأن ملفات هامة ما اضطر غالبية القوى الفاعلة للتعامل مع الواقع الجديد وفق معادلات أسهمت في فرضها الأنظمة التي ناصبتها الجماعة العدا، بمن فيهم حلفاء الإخوان أنفسهم في تركيا وقطر.

لم تقتصر نكسة الجماعة على السقوط عربيًا، حيث تبعه تهديد ما بنته من مجتمعات موازية في أوروبا بعد أن كانت مطمئنة للمستويات المرضية التي حققتها بشأن تغلغلها وانتشارها عالميًا منذ تأسيس تنظيمها الدولي عام 1982.

ضغوط من كل اتجاه

انكشفت الجماعة الآن عقب سنوات قليلة من الاقتراب من حلم التمكين في العام 2012، وبعد أن جمعت بين الدعم الدولي والأميركي لمشروعها بالسلطة بالمنطقة العربية، مع رعاية قوى إقليمية ساندتها بكل ثقلها، بجانب ازدهار أزمعها الخارجية ونسبائها للمال والأعمال التي تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل ومراكز